

نص ت.ع رقم 075 لسنة 2022

بتاريخ 2022.12.07

الموضوع: حول احترام آجال الخزن تحت أنظمة المستودعات الديوانية.  
المرجع: أحكام مجلة الديوانة وخاصة الفصل 187 منها.

حدّدت مجلة الديوانة ضمن الفصلين 177 و 182 منها آجال قصوى لمكوث البضائع تحت أنظمة المستودعات الديوانية (المستودع العمومي والمستودع الخاص) مع إمكانية التمديد في هذه الآجال في حالات إستثنائية وفق شروط نصّت عليها نفس هذه الفصول.

وفي صورة تجاوز آجال الخزن المحددة من قبل مصالح الديوانة دون تسوية وضعية البضاعة المعنية، أوجب الفصل 187 من مجلة الديوانة إتخاذ إجراءات لإتمام عملية التسوية في أقرب الآجال.

وتتمثّل هذه الإجراءات في ما يلي:

1. التنبيه على المودع برسالة مضمونة الوصول مع الإعلام بالبلوغ بوجود قيامه في ظرف شهر من تاريخ بلوغ التنبيه إليه بوضع البضائع المعنية تحت نظام ديواني آخر مقبول وفقا للقوانين والتراتب الجاري بها العمل.
2. إذا لم يمتثل المودع لهذا التنبيه فإنه يتعين توظيف "غرامة إجبار" عن كلّ شهر تأخير قدره 1% من قيمة البضائع ابتداء من تاريخ إنقضاء الآجال المحددة لمكوث البضائع بالمستودع الديواني إلى غاية تاريخ رفعها أو وضعها للبيع بالمزاد العلني.
3. إذا لم يأت هذا التنبيه بنتيجة في أجل شهر، فإنه يتم إصدار بطاقة إلزام في حق المودع من أجل إستخلاص مقدار "غرامة الإجبار" المشار إليها أعلاه، وفي هذه الحالة يمكن لمصالح الديوانة أليا بيع البضائع التي لم يتم رفعها من المستودع بالمزاد العلني.

## مثال:

❖ تاريخ إنقضاء أجل الخزن: 2022/12/01 ← توجيه تنبيه مضمون الوصول مع الإعلام بالبلوغ،

❖ تاريخ بلوغ التنبيه: 2022/12/15،

❖ تاريخ إنقضاء المهلة لإتمام عملية التسوية: 2023/01/14 (شهر من تاريخ بلوغ التنبيه)،

❖ تاريخ الشروع في توظيف "غرامة الإيجار": 2023/01/15،

❖ فترة توظيف "غرامة الإيجار": إبتداء من تاريخ 2022/12/01 إلى غاية تاريخ رفع

البضاعة أو بيعها بالمزاد العلني، ويتعين إصدار بطاقة إلزام في شأن المبلغ المستوجب.

❖ يمكن بيع البضاعة بالمزاد العلني إبتداء من تاريخ 2023/01/15.

كما يجدر التوضيح في هذا الصدد بأن تجاوز آجال مكوث البضائع تحت أحد أنظمة

المستودعات الديوانية لا يستوجب إستخلاص "فائدة التأخير" المنصوص عليها بالفصل 130

(فقرة 3) من مجلة الديوانة.

كافة المصالح الديوانية المعنية مدعوة لتطبيق ما جاء بهذه المذكرة ورفع كلّ صعوبة في

هذا المجال للإدارة العامة للديوانة (إدارة النظم الديوانية – مكتب التشريع والدراسات).

المديرة العامة للديوانة

نجاه الجوادي